18 التدابير الناجعة هي التي من شأنها الرفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي

العلاج الناجع يتوقف على التشخيص الدقيق

لن يوجد العلاج الناجع لأزمة التعليم ببلادنا من دون تشخيص دقيق للمشكل الحاصل به. و هذا المشكل واضح وضوح الشمس في عز نهار أيام الصيف. و لا يحتاج لخبراء متخصصين من أجل تشخيصه. فهو واضح حتى لكل المواطنين. كل من يستطيع دفع ثمن الجودة يفضل تسجيل فلذات كبده بالتعليم الحر بدلا من تسجيلهم بالتعليم العمومي المدفوع الثمن سلفا عن طريق الضرائب. و الذي يُنَفر الناس من التعليم العمومي هو ضعف البرامج و المناهج التي حولت المدرسة العمومية **من مؤسسة لاكتساب المعارف و العلوم** إلى مجرد **مؤسسة لتعليم القراءة و الكتابة و العد**. و التي تُفضي حتما إلى ضعف مستوى جل تلاميذه حتى في القراءة و الكتابة و العد, بعد ترددهم طيلة ست سنوات على المدرسة الابتدائية, فيستمر معهم هذا الضعف لباقي الأسلاك.

و أعلم الناس بتفاصيل و دقائق هذا المشكل الحقيقي هم بالضبط المتنفذون في قطاع التعليم بالمصالح المركزية بالوزارة. فبسبب تلك البرامج الهزيلة بالمدرسة العمومية ـ و كغيرهم من باقي المواطنين الميسورين ـ لا يبغون لأبنائهم و بناتهم غير التعليم الحر, بل منهم من يفضل لهم على كل التعليم المحلي تعليم البعثات الأجنبية, الفرنسية منها و الإسبانية و حتى الأمريكية. و ليس ذلك فقط بسبب رغبتهم في التميز عن عموم الناس كموظفين سامين, بل يجدون في برامج و مناهج التعليم الحر و مدارس البعثات الأجنبية ما يميزها عن مناهج و برامج التعليم العمومي الذي يشرفون على تدبيره و تسييره, بنوعية المعارف و العلوم المدرسة بها.

<u>حبات الأسبرين لعلاج التهاب الدودة الزائدة</u>

و طيلة عشرية "الإصلاح" التي أشرفت على النهاية من دون النتائج المتوقعة منها, ظلت نفس النخبة المتنفذة بالوزارة تخطط و تقرر و تحدد مواضيع منتديات الإصلاح بكل تراب المملكة. و لا مرة واحدة اعترفت فيها بضعف مستوى تلاميذ التعليم العمومي كمشكلة جوهرية بالأزمة التي يعاني منها القطاع. ظلت تتطرق لكل شيء **إلا ضعف مستوى التلاميذ المعرفي و ضعفهم حتى في كفايات القراءة و الكتابة و العد التي تركز عليها البرامج و المناهج**. و تقف من هذا المشكل الحقيقي موقف الطبيب الذي يصر على وصف حبّات الأسبرين لمن يشكو من التهاب الدودة الزائدة. و كمن يطحن الماء تظل تردد كل مرة الكلام عن:

أ) **التكرار** و كأنما التلاميذ الغير مكررين أحسن حال.
ب) **الاكتظاظ**
ت) **هشاشة البُنية التَحتية للمؤسسات التعليمية**
و كأنما مستوى تلاميذ المدارس العمومية الخالية من الاكتظاظ و ذات بنية تحتية جيدة أفضل.
ث) **الهدر المدرسي** كأم المشاكل, و كأنما التلاميذ الباقون في المنظومة قطعوا خرجوا من الأمية و جفت أقدامهم.

<u>المشكل الجوهري الذي تم تجاهله طيلة عشرية الإصلاح</u>

و أخيرا جاء **تقرير المجلس الأعلى** لسنة 2008 ليضع الأصبع على الجرح في هذه الفقرة:

> ما تزال عدة نقائص بيداغوجية وتنظيمية قائمة؛ فجودة التعلمات الأساسية، (القراءة، الكتابة، الحساب، والتحكم اللغوي)، وطرائق التدريس، والمعينات الديداكتيكية تظل محدودة بالنسبة للتلاميذ الذين يتمكنون من البقاء في المنظومة .وكمثال على ذلك ضعف التحكم في اللغات، مع نسبة هامة من التلاميذ الذين لا يتقنون لغة التدريس (العربية)، على الرغم من استفادتهم من 3800 ساعة من تعلم اللغة العربية على امتداد مراحل التعليم الإلزامي.
> المصدر: ملخص التقرير السنوي 2008 للمجلس الأعلى للتعليم الصفحة 7

و لو اقتصر هذا التقرير على هذه الفقرة لكان قد كفى تشخيصا و وفَّى, من دون تعويم مضمونها في بحر من المشاكل الجانبية التي لطالما تم ترديدها و التركيز عليها من دون أي طائل. و كما أسلفنا, لما وقع التركيز في برامج و

مناهج المدرسة العمومية على تعليم القراءة و الكتابة و العد طيلة ست سنوات بالابتدائي, بدلا من التركيز على تمكين التلاميذ من رصيد معرفي و علمي وقيمي, كانت النتيجة بحسب هذا التقرير هي : "***نسبة هامة من التلاميذ لا يتقنون لغة التدريس (العربية)***، *على الرغم من استفادتهم من 3800 ساعة من تعلم اللغة العربية على امتداد مراحل التعليم الإلزامي*"

و إذا ما سلمنا بأن النتائج الإجمالية للامتحانات الموحدة الإقليمية لنيل شهادة الدروس الابتدائية أو شهادة الدروس الإعدادية, هي على عِلَّتها, مقياس مقبول لمردودية المؤسسات التعليمية, فإنها ليست فقط جد هزيلة و تؤكد ما جاء في تقرير المجلس الأعلى, بل تنفي أية مصداقية عن نقط المراقبة المستمرة المبالغ فيها و المحتسبة في المعدل العام من أجل :

1) التغطية على العجز الهائل الحاصل في :
   أ) مجرد تعليم التلاميذ القراءة و الكتابة حتى باللغة العربية بدلا من تمكينهم من رصيد معرفي.
   ب) مجرد تمكينهم من المهارات الحسابية بدلا من كفاية التعامل السليم مع المسائل الحسابية.
2) إفراز نسبة عالية من التلاميذ المنتقلين إلى الإعدادي رغم الأمية المتفشية في أغلبهم ـ نسبة مطلوبة تحت ضغط إكراهات الخريطة المدرسية ـ

و يمكن اليوم قياس العجز الحاصل في تعليم و تكوين أبنائنا و بناتنا بالتعليم العمومي حتى في ما تركز عليه البرامج و المناهج من تعليم القراءة و الكتابة و العد, بالفرق بين نسبة التلاميذ الحاصلين على المعدل في الامتحانات الموحدة الإقليمية من جهة و نسبة الحاصلين منهم على المعدل في المراقبة المستمرة من جهة ثانية. و هذا العجز هو بالضبط المشكل الجوهري الذي لا كلام عنه أبدا في أي تشخيص لواقع التعليم المشتكى منه من طرف الجميع.

و هذا مرة أخرى نموذج البيان الفردي لنتائج ما يقرب من 90% من تلاميذ السادسة ابتدائي بالمدارس العمومية في امتحان نيل شهادة الدروس الابتدائية:

توضيحات و ملاحظات هامة ⇦	عمود النقط الممنوحة للتلميذ من طرف أستاذيه بالمؤسسة خلال السنة الدراسية ⇩ تحتسب هذه النقط في المعدل العام بمثابة المنشطات المحرمة في المباريات الرياضية و لكنه حلال و رسمية في التعليم من أجل التغطية على ضعف التلاميذ المهول المبين بالعمود التالي	عمود النقط المحصل عليها في الامتحان الأقليمي خارج المؤسسة ⇩ هذه النقط المحصل عليها في المواد الأساسية هي أكبر من قيمة تكوين التلميذ من حيث أن الامتحان جد مبسط و عديم المصداقية

بيان نتائج إمتحان نيل شهادة الدروس الابتدائية

	المواد	نقط المراقبة لمستمرة / 10	نقط الامتحان الإقليمي / 10
1	**اللغة العربية**	7.00	**3. 55**
2	**اللغة الفرنسية**	7.50	**2.40**
3	**الرياضيات**	8.00	**0.75.**
4	التربية الإسلامية	7.00	
5	الاجتماعيات	8.00	
6	النشاط العلمي	8.50	
7	التربية الفنية	7.50	
8	التربية البدنية	7.50	
	المجموع	**61.00** من أصل 80	**6.70** من أصل 30
	المعدل / 10	10 / **7 . 62**	**10 / 2 . 23**
	المعدل العام	10 / **6 . 15**[1]	

[11] 6.15 = 11 / 67.70 = (3 + 8) / (6.70 + 61.00)

القرار	نـــــــــاجـــــــــح (على أساس عتبة 10/5)

الإصرار على طحن الهواء

و بالرغم من كل ذلك لا زالت الوزارة تتحرك بتدابير و بإجراءات من أجل معالجة مجرد أعراض ذلك المشكل الحقيقي و الجوهري و الكامن في ضعف مستوى تلاميذ التعليم العمومي المعرفي و العلمي و القيمي, و حتى اللغوي المحض, علاوة على ضعفهم في مادة الرياضيات. و في الجدول التالي **بعض** تلك الإجراءات التي من شأنها أن تظل **عقيمة, لأنها من قبل طحن الهواء,** بالنظر إلى حل المشكل الحقيقي و الكامن في ضرورة الرفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي على الأقل إلى مستوى تلاميذ التعليم الحر, و لما لا إلى مستوى تلاميذ مدارس البعثات الأجنبية بالمغرب. و هذه بعض تلك التدابير الوزارية التي تقدم كإنجازات في الطريق الصحيح :

المشكل المفترض هو في :	التدابير الوزارية	الفئة المستهدفة	النتيجة	ملاحظات في الموضوع	الأثر على مستوى التلاميذ (المشكل الحقيقي)
تسيير وتدبير المؤسسة	✓ إحداث مختلف مجالس المؤسسة لتعليمية ✓تداريب في إطار التكوين المستمر	مديرو المؤسسات التعليمية	لا شيء يذكر من غير تعقيدات في تسيير المؤسسة أحيانا, على كاهل إدارتها	ما اشتكى يوما مدير ما من مشاكل في تدبير و تسيير مؤسسته تستدعي تفعيل تلك المجالس. المشكل المفترض هو فقط في مخيلة الإدارة المركزية. و لا صلة إدن لهذا التدبير بالمشكل الحقيقي الكامن في ضعف مستوى التلاميذ	لا شيء
صيانة المؤسسات التعليمية و تجهيزها	✓ الشراكة مع الفاعليات الاقتصادية و الاجتماعية الخارجية ✓ تداريب في إطار التكوين المستمر	مديرو المؤسسات التعليمية	تشتيت جهود المدير في طلب الصدقة على المؤسسة من محيطها الخارجي	التعليم يشكو بالأحرى من برامج مناهج و كتب مدرسية تكرس الحشو العقيم على حساب تمكين التلاميذ من رصيد من المعارف العلمية و الثقافية و القيمية. و هل يكفي أن تكون المدرسة ذات بنية تحتية من خمسة نجوم بها مكتبة و قاعة متعددة الوسائط, حتى سد العجز الحاصل في تعليم التلاميذ ؟ أم المشكل في البرامج و المناهج ؟	لا شيء
الهدر المدرسي و التكرار	✓ خلايا الدعم ✓ تداريب في إطار التكوين المستمر	مديرو المؤسسات التعليمية و الأساتذة	التلاميذ الغير المكررين و الغير منقطعين ليسوا أحسن حال, فكيف بالمستهدفين منهم بالدعم ؟	الكلام هنا عن الدعم و كأنما المشكل في ضعف قدرة التلاميذ على التحصيل و ليس في البرامج و المناهج و الكتب المدرسية. و هل يعقل تدعيم جسم غير قائم أصلا ؟	لا شيء

و بعد صدور تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008, جاءت مؤخرا مع الوزير الجديد, **الخطة الاستعجالية لإصلاح التعليم,** المعدة من دون شك من طرف نفس النخبة التي عايشت كل الوزراء السابقين. و لا يختلف مضمون هذه

الخطة عن كل ما سبقها. و عليه فلن تكون النتيجة مختلفة. **كالعادة كل هذه التدابير ما هي إلا بمثابة مجرد مزيد من حبات الأسبرين لعلاج التهاب الدودة الزائدة و مجرد مزيد من طحن الهواء**. و في ما يلي فحوى الخطة في جواب معالي الوزير عن سؤال شفوي بالبرلمان :

تعمل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على إعداد الدخول المدرسي للسنة الموالية، ابتداء من شهر يناير من كل سنة بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية، وتتم هذه العملية بناء على أعداد التلاميذ بكل سلك تعليمي وبكل مستوى وبناء على المعطيات الديمغرافية المتوفرة وعلى نتائج السنة الدراسية الجارية.

ويتميز الدخول المدرسي المقبل 2008-2009 بانطلاق الخطة الاستعجالية التي دعا إليها صاحب الجلالة يوم 12 أكتوبر 2007 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية بهدف إعطاء نفس جديد للإصلاح وتدارك التأخر الحاصل في بعض الأوراش.

هكذا، يؤسس الدخول المدرسي المقبل لمرحلة هامة تتوخى تعزيز المكتسبات وتطويرها، والرفع من وتيرة الإصلاح ومواصلة العمل على إرساء مدرسة الجودة وتعميمها، وذلك بتعزيز تعميم التعليم الأولي و الابتدائي والثانوي الإعدادي، توسيع قاعدة الممدرسين بالتعليم الثانوي التأهيلي، وجعل الفصل الدراسي والمدرسة في صلب الانشغالات اليومية للفاعلين في الحقل التربوي، وذلك من خلال اعتماد الإجراءات والتدابير التالية:

· توفير البنيات الضرورية والعدد اللازم من المدرسين، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية الخصاص في أطر التدريس ببعض المناطق، بتنسيق مع المصالح الجهوية والإقليمية للوزارة والتي تتمثل في :

- إعادة انتشار المدرسين على مستوى نفس القطاع أو الجماعة أو الإقليم أو أحيانا على مستوى الأكاديمية.
- الرفع من معدل التلاميذ بالقسم مع مراعاة الشروط والظروف التربوية التي يجب توافرها كي تمر العملية في أحسن الظروف.
- تكليف أساتذة بعض المواد بتدريس مادة متجانسة لتخصصهم (التربية الإسلامية – العربية) (الفيزياء – الرياضيات).
- تكليف بعض أساتذة التعليم الابتدائي المجازين في التخصص المطلوب بتدريس بعض المواد في الثانوي وذلك وفق شروط محددة ودقيقة.

·تأهيل المؤسسات التعليمية بصفة عامة مع إعطاء الأولوية للوسط القروي بالنظر لما يميزه من تدني في مؤشرات التمدرس ومن تدهور واضح في الفضاءات المدرسية وذلك عبر خطة تندرج في سياق نظرة مندمجة للنهوض بالتعليم بالوسط القروي، من بين مقوماتها :

- تأهيل الفضاءات التعليمية؛
- تحفيز العاملين بالوسط القروي؛
- تغطية مؤسسات بأطر الإدارة التربوية.؛

• الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وذلك بمعالجة الانقطاع والتكرار بمختلف الأسلاك التعليمية، وتوفير الدعم الاجتماعي خاصة بمؤسسات الوسط القروي. وكذا توسيع تجربة النقل المدرسي بهذا الوسط مع تشجيع هيأة التدريس على الاستقرار بالمناطق النائية؛

• الحد من الاكتظاظ بالأقسام عبر الترشيد الأمثل للموارد المادية والبشرية، مع البحث بتنسيق مع المجالس الإقليمية لهيئة التفتيش على الصيغ الملائمة تربويا للعناية بتلاميذ الأقسام التي استعصى فك الاكتظاظ بها؛

• محاربة ظاهرة غياب الأساتذة وذلك بتطبيق القوانين الجاري بها العمل وخاصة منها مسطرة الاقتطاع من الراتب الشهري؛

• الارتقاء بالقدرات التدبيرية لأطر الإدارة التربوية وجعلها تنعكس إيجاباً على أداء المنظومة بصفة عامة والمؤسسة التعليمية بصفة خاصة، وذلك عبر مجموعة من الإجراءات كتنظيم حلقات تكوينية واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال واعتماد مقاربة المشروع في التدبير.

من المنتظر إذن أن يشكل الدخول المدرسي المقبل منعطفا حاسما في مسار إصلاح المنظومة التربوية، وهو ما يتطلب تعبئة شاملة لكل الفاعلين من أجل الارتقاء بجاذبية المدرسة وجعل لحظة تفعيل الخطة الاستعجالية مناسبة لإحداث التغيير المرتقب في الحقل التربوي والتعليمي لبلادنا.

المصدر: http://www.men.gov.ma/parlement/sec.avril/mouss/oral_mouss/PDUE.htm

و لا نقطة واحدة في جواب السيد الوزير المعد من طرف أعوانه, من شأنها أن تعالج المشكل الحقيقي و الكامن في تدابير ترفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي بالرفع من مستوى رصيدهم المعرفي في العلوم و الثقلفة العامة و القيم. و في سؤال النواب المحترمين على السيد الوزير نجد نفس الالتباس في توصيف المشكل الحقيقي الذي ظلت تعاني منه المدرسة العمومية. و في ما يلي نص السؤال :

السيد الوزير المحترم،

إن الدخول المدرسي المقبل يتطلب اتخاذ التدابير الكفيلة بتفادي المشاكل التي عرفها في السابق حتى يمر في أحسن الظروف وأفضل الشروط الأمر الذي يتطلب من الحكومة الاستعداد الكامل لمواجهة الصعوبات والمشاكل التي قد تساهم في تعثر الموسم الدراسي المقبل.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الإجراءات المتخذة لضمان دخول مدرسي في مستوى تطلعات أبنائنا وطموحاتهم، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المطروحة بما فيها :

- **توفير الأطر التربوية الكافية** لجميع أسلاك التعليم ولجميع المناطق خصوصا النائية منها.
- **تجديد المناهج المدرسية** وجعلها ملائمة للواقع السوسيو اجتماعي للمغاربة حتى تساهم في الرفع من مستوى التمدرس وتحسين الجودة.
- **توفير البنايات والحجرات الدراسية** وتأهيل المؤسسات التعليمية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب من طرف الأطر التربوية والمتمدرسين.
- **تحفيز الأطر التربوية** للاستقرار بالمناطق النائية.
- معالجة **ظاهرة تغيب الأطر التربوية** استنادا لشواهد طبية لا تكون مبررة في غالب الأحيان.
- محاربة **ظاهرة الهدر المدرسي**.

نفس المصدر

فيما عدى " **تجديد المناهج المدرسية وجعلها ملائمة للواقع السوسيو اجتماعي للمغاربة حتى تساهم في الرفع من مستوى التمدرس وتحسين الجودة**" ليس في كل النقط الباقية المشار إليها في هذا السؤال ما من شأنه الرفع من مستوى التلاميذ المعرفي العام ـ بالابتدائي على الخصوص ـ **كغاية كبرى**. و هذه النقطة الإيجابية الفريدة في هذا السؤال ليست بالوضوح الكافي الذي به يتم وضع الأصبع على الجرح. و ما يزيد في غموضها تعويمها في باقي النقط التي يقع التركيز عليها كالعادة مند أكثر من عقد من الزمن من دون جدوى.

التدابير الناجعة هي التي ترفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي

تدابير الوزارة المشار إليها أعلاه فيها **تجاهل** أو **إغفال** للمشكل الحقيقي الذي يُنفّر الناس من المدرسة العمومية و الكامن في ضعف مستوى تلاميذها. و خلافا للواقع, توحي كل تلك التدابير بأن المشكل شكلي و ليس جوهري, و يكمن بحسبها إما في **التكرار** أو **الهدر المدرسي** أو **الاكتظاظ** أو في **سوء تسيير المؤسسة التعليمية** أو في **سوء تصرف بعض الأساتذة** أو في **إمكانيات تلاميذ التعليم العمومي** أنفسهم و كأنما قدراتهم الذهنية مختلفة عن مؤهلات زملائهم بالتعليم الحر و بتعليم البعثات الأجنبية.

تَحصد ما تَزرع

و توحي نفس التدابير أن المشكل ليس أبدا لا في البرامج و لا في المناهج و لا في الكتب المدرسية. إلا أن الفرق بين التعليم العمومي من جهة و التعليم الخاص من جهة أخرى, يكمن بالضبط في هذه الأمور الجوهرية. فالتلميذ في نهاية كل سلك يرد لك ما أعطيته طيلة السنين التي تردد فيها على المدرسة. **عقل التلميذ أرض جد خصبة للزراعة. إن كان المزروع بها جيدا كان المحصول جيدا و العكس بالعكس.** و عليه فجودة التعليم و التكوين رهينة أولا و قبل كل شيء بجودة البرامج و المناهج و ليس أبدا بغيرها. من دون برامج و مناهج جيدة, حتى مدرسة من خمسة نجوم تبقى كالأرض القاحلة, لا تَنبت فيها حتى الأعشاب الضارة.

فالفرق في البرامج و المناهج و الكتب المدرسية هو الذي يجعل بالضبط المستوى المعرفي و العلمي و الثقافي و القيمي عند تلاميذ التعليم الحر و تلاميذ مدارس البعثات الأجنبية متميزا عن مثيله عند تلاميذ التعليم العمومي. و ما دام هذا المشكل الجوهري غير مطروح بصفة واضحة **و يعاني التجاهل و الإغفال**, فلن تُتخذ أبدا التدابير الناجعة و المفضية إلى الرفع من مستوى تلاميذ التعليم العمومي.

ما حك جلدك مثل ظفرك

و لهذا, و عملا بالمثل القائل ***"ما حك جلدك مثل ظفرك"***, وجب على كل الفئات المتضررة مباشرة من سوء تعليم تلاميذ المدرسة العمومية أن تتحرك لتضغط في إطار **جمعية وطنية** من أجل انتزاع حق أبنائنا و بناتنا في تعليم جيد, بحيث لا يختلف عن غيره لا بالمدارس الحرة و لا بمدارس البعثات الأجنبية. و جب إدن تحرك الآباء و كل فئات الأساتذة بجميع الأسلاك, وصولا إلى التعليم العالي, في إطار جمعية وطنية توحد كلمتهم, من أجل المطالبة **بالبيانات الجماعية لنتائج امتحانات نهاية الابتدائي و** نهاية **الإعدادي** في نهاية كل سنة دراسية, و بمحاسبة المتنفذين الإقليميين على أساس تلك النتائج.

هكذا فقط يمكن للمتضررين المباشرين من آباء و أساتذة الضغط حتى يتم وضع الأصبع على الجرح و الحيلولة دون تجاهله من طرف المتنفذين بالوزارة. و هكذا فقط سيُمنح للمتنفذين إقليميا في التعليم العمومي حق إعادة النظر في البرامج و المناهج و الكتب المدرسية, و حق التصرف فيها حتى لا تقل جودة عن مثيلاتها بالتعليم الحر و بتعليم البعثات الأجنبية. و هكذا فقط يمكن الدفاع عن مصالح أبنائنا و بناتنا بالتعليم العمومي المرتبطة ارتباطا وطيدا بالمصالح العليا للبلاد. و حينها فقط يتم التشخيص الدقيق للداء فيتم توصيف الدواء الناجع له, على النحو التالي :

المشكل الحقيقي	التدبير الوزاري	الفئة المستهدفة	مفعول التدبير الوزاري	النتيجة المتوقعة
ضعف مستوى رصيد التلاميذ بالتعليم العمومي في : 1) **المعارف الأدبية و الثقافية و العلمية و الفنية و و القيمية**. 2) في اللغتين و بالخصوص في اللغة الفرنسية 3) في مادة الرياضيات	1) أساتذة كل سلك ـ من الإعدادي إلى التعليم العالي ـ هم الذين ➢ يعدون الامتحانات لاختبار تلاميذ السلك الذي قبله, ➢ يشرفون على الحراسة و التصحيح و إعداد النتائج من أجل الحكم على جودة تكوينهم. ➢ يمنحون الشواهد للناجحين. 2) الإقرار الرسمي **بحق الآباء في محاسبة و مساءلة المتنفذين الإقليميين في**	المتنفذون الإقليميون في المؤسسات التعليمية	**1)** يصبح **مركز و مقعد المتنفذ الإقليمي في المؤسسات التعليمية, موزونا بحصيلة و قيمة مجمل النتائج في نهاية كل سنة دراسية.** 2) يصبح من مصلحته الشخصية استعمال كل نفوذه و صلاحياته من أجل البحث عن مواطن الخلل في البرامج و المناهج و في غيرها بهدف توجيهها إلى كل ما من شأنه الرفع من	تحسن ملموس في مستوى التلاميذ في كل النواحي, بحيث تصبح نتائج الامتحانات الموحدة الإقليمية لوحدها كافية لإفراز نسبة مشرفة و مرضية من الحاصلين على المعدل, **من دون الحاجة لدعم نقط المراقبة المستمرة المضخمة للتغطية على ضعف التلاميذ**.

	المؤسسات التعليمية عن هذه النتائج الإجمالية في نهاية كل سنة دراسية. 3) منح هؤلاء المتنفذين الإقليميين **حق التصرف في المناهج و البرامج و الكتب المدرسية** على غرار نظرائهم بالتعليم الحر.		مستوى التلاميذ قبل كل شيء حتى يحافظ على مقعده و مركزه و امتيازاته.	

من أجل ذلك لا بد من وجود **جمعية وطنية** تمثل الآباء و أولياء أمور التلاميذ و كل فئات رجال و نساء التعليم من الابتدائي إلى التعليم العالي, و هدفها **تحقيق الجودة بالتعليم العمومي**.